اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٣١٠	١٣٢٥
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٠٠	١٩٢٥
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

سوق الذهب والفضة

المعدن	سعر البيع	سعر الشراء
ذهب عيار ٢٤	١٤٠,٠٠٠	١٣٥,٠٠٠
ذهب عيار ٢١	١٣٠,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠
ذهب عيار ١٨	١١٥,٠٠٠	١١٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٤	٧٥,٠٠٠	٧٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٢	٥٤,٠٠٠	٤٩,٠٠٠
الفضة	١٧٥٠	١٥٠٠

وقائع طاولة المدى المستديرة

موازنة العراق للعام ٢٠٠٧

كانت جلسة طاولة المدى المستديرة الثانية عشرة قد اتخذت من موازنة ٢٠٠٧ بسياساتها ومفرداتها عنواناً لفعالياتها، حيث انعقدت يوم الثلاثاء ٢٠٠٧/١/٢٣ بمشاركة فاعلة من جمع كبير شمل الباحثين الاكاديميين وعدداً اخر من المشتغلين بشتى الحقول الاقتصادية، في حين انجز كل من الاستاذين د. ماجد الصوري الخبير الاقتصادي في البنك المركزي العراقي ود. ابراهيم الورد التدريسيين في كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة بغداد ورقتي عمل عن توجهات الموازنة فيما اسهم كل من الدكتورة هناء عبد الحسين الطائي والباحث مكي محمد ردام كمعقبين على ورقتي العمل وقد جاء في ورقة العمل الأولى التي تقدم بها الدكتور الصوري وكانت بعنوان (ملاحظات حول الموازنة لعام ٢٠٠٧) ما يأتي:

اكدت مقدمة الموازنة على التغيرات الاقتصادية بعد احداث ٩ نيسان ٢٠٠٣ التي تمثلت في - ضعف الموارد المتاحة للدولة - عبءالانفاق المتمثل في برنامج الدعم المالي الشامل -عدم مراعاة اوجه الانفاق للضروريات والاولويات الاقتصادية.

مما اثر ذلك، كما تقول استراتيجية تخطيط الموازنة، بشكل مباشر في تغيير السياسة الاقتصادية واتجاهها نحو استراتيجية السوق بدلا من الادارة المركزية وبالتالي اعطاء دور مميز للقطاع الخاص لتقليل العبء على الدولة.

وبعد ذلك توجهت مقدمة الموازنة، كما هو الحال في موازنة ٢٠٠٦ الى انتقاد موازنة الاعوام السابقة حيث تقول (لم يتحقق خلالها توزيع مصادر الموارد المالية للدولة ولا ترشيد الانفاق)والسبب في ذلك (انها اتبعت سياسة تهدف الى تحقيق الرضى وكسب الود الشعبي والسياسي)وهو نفس الكلام الذي ذكر في مقدمة موازنة ٢٠٠٦ نصا.وتستمر المقدمة بقولها (ولذلك تم تغيير اسس و مبادئ اعداد موازنة ٢٠٠٧ في ضوء المتغيرات التي تخدم المواطن العراقي وتؤمن تحقيق نوع من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق:

١-زيادة الموارد المالية من خلال التوسع الكبير في انتاج وتصدير النفط الخام وزيادة العوائد المالية غير النفطية (فرض رسوم جديدة).

٢-شبكة الامان الاجتماعي للعوائل ذات الدخل المحدود (دون خط الفقر)

٣-تعديل هيكل التأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعي بما يؤمن تحسين دخل المتقاعدين.

٤-تقديم الخدمات المختلفة باسعار مخفضة من خلال تحسين الواقع الصحي والخدمات الاخرى.

٥-فسح المجال للقطاع الخاص باستيراد وبيع المشتقات النفطية.

٦-اصلاح سياسة الدعم الحكومي والبدء بالانسحاب التدريجي من الدعم ذي التأثير السلبي على مجمل الاقتصاد (البطاقة التموينية، دعم سعر بيع المشتقات النفطية).

هذا الكلام تم تكرار الكثير منه في موازنة ٢٠٠٦، وللاسف الشديد لم يتم التشخيص الحقيقي والواقعي والموضوعي لمشاكل الاقتصاد العراقي ولا اسلوب حل هذه المشاكل بوضع برنامج متكامل مرتبط بجدول زمني، برغم ان الاسلوب الذي اتبع كما تقول الموازنة هو تجميع المعلومات من الوزارات والمؤسسات الاخرى وتمت مناقشتها مع الجهات المختصة. ولم يتم ذكر البرامج اللازمة للقضاء على البطالة وتطوير الزراعة والصناعة وزيادة الصادرات وتخفيض الايرادات، واسلوب دعم القطاع الخاص ليأخذ دوره الفاعل في الاقتصاد.

لقد تضمنت استراتيجية الموازنة مفاهيم عامة وعبارات مبهمة دون ترجمتها الى اعمال محددة ضمن برنامج واضح ومرتبط بزمن محدد، مع وجود تناقضات واضحة فيها سنأتي على ذكرها فيما بعد.

ان الاسلوب الذي اعتمدته الموازنة في عرضها للسياسات والايرادات والانفاق يفسح المجال للتصرف بهذه الايرادات والنفقات بشكل يصعب عليه متابعته ومراقبته، وهو اسلوب تقليدي بعيد عن الوضع الحالي في العراق.

لقد اكدت الموازنة وبشكل خاص، ونتيجة للظروف التي تمر بها الدولة العراقية على اهمية دور القطاع الخاص، الا انها في النهايةاقتصرت على ذكر ما يلي: فسح المجال امام القطاع الخاص باستيراد وبيع المشتقات النفطية، فهل هذا هو مفهوم تنشيط دور القطاع الخاص بالنسبة للموازنة وفي مثل هذه الظروف الصعبة التي يمر بها العراق وخصوصا فيما يتعلق بالضغوط الاقتصادية التي يتعرض لها الفرد العراقي. وهل درس القائمون على الموازنة مدى تأثير هذا الاجراء على مجمل الوضع الاقتصادي وعلى تضخم الاسعار بشكل عام. ان استيراد القطاع الخاص للمشتقات النفطية يعني رفع اسعار هذه المشتقات الى المستوى العالمي في بلد منتج للنفط، مع بقاء دخل الفرد العراقي على حاله وعدم التمكن من تخفيض نسبة البطالة العالية، سيؤدي وبشكل حتمي الى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وذلك بسبب التأثير المضاعف لاسعار المحروقات على بقية الاسعار، وعدم وجود اي تجاوب او انسجام بين سلوكية القطاع الخاص وبالاخص التجاري مع سياسة الدولة في التخفيف من عبء الفرد العراقي وتحسين مستواه المعيشي.

ايرادات الموازنة

١- لقد اعتمدت الموازنة في ايراداتها على تصدير النفط الخام، وهذا امر واقعي مفروض على الدولة العراقية التي لم تستطع حتى الان ومنذ عقود طويلة من التغلب على هذا الواقع نتيجة للسياسات الخاطئة التي اتبعت، وخصوصا في العقود الاربعة الاخيرة التي ركزت على عسكرة الانتاج والانفاق العسكري.

ان توجه الموازنة لوضع التخصيصات اللازمة لزيادة هذه الموارد بشكل عام هو توجه صحيح قد يؤدي في المستقبل الى امكانية استغلال هذه الموارد لتحقيق الاستثمارات اللازمة للتنمية الاقتصادية ورفع المستوى المعيشي للفرد العراقي. ويظهر من عرض الموازنة ان هناك تلكؤا في تنفيذ المشاريع الاستثمارية لهذا القطاع الحيوي وعدم التمكن من زيادة الاستثمارات في هذا المجال بسبب عدم توفر القدرة الاستيعابية لمثل هذه الاستثمارات. لقد اكدت الموازنة في باب ايرادات النفط الخام المصدر على انه (في ضوء المؤشرات المتحققة خلال عام ٢٠٠٦ فان توقعات كميات النفط الخام المصدر لعام ٢٠٠٧ سترتفع لتصبح بمقدار (١,٧) مليون برميل يوميا كمعدل على مدى العام بسعر تصدير ٥٠ دولار للبرميل الواحد مع افتراض تحسن الوضع الامني وامكانية استغلال المنفذ الشمالي للتصدير... الخ (صفحة ٧) هذا مع العلم ان اسعر المعتمد هو السعر الذي اعتمدته الكثير من الدول المصدرة للنفط لعام ٢٠٠٧ في تقدير ايراداتها. الا ان الموازنة وفي باب زيادة الايرادات النفطية تؤكد على ان هذه الزيادة في الانتاج لا تتحقق الا من خلال:

١-استمرار التخصيصات المالية للمشاريع الاستثمارية لقطاع النفط لعام ٢٠٠٧ والتي تشكل ٢٣٪من اجمالي تخصيصات المشاريع الاستثمارية.

٢-العمل على توسيع الطاقة الاستيعابية الاستثمارية لقطاع النفط.

٣-فسح المجال امام الاستثمارات الاجنبية لاستغلال طاقات الحقول النفطية الحالية والجديدة.

وتؤكد الموازنة على ما يلي : ان حقيقة الامر اذا ما كان التوسع في الانتاج بالقدر الذي تحدثنا عنه اعلاه، خلال الفترة الحالية فانه ينبغي ان نتوقع في نهاية عام٢٠٠٧ ان تكون لنا قدرة تصديرية تعادل ١,٧مليون برميل /يوم...الخ.ولا يمكن عندئذ تفسير كيفية احتساب عوائد النفط على مدار السنة ومنذ ١/ ١/ ٢٠٠٧ على اساس انه من الممكن تصدير ١,٧مليون برميل يوميا في حين لا يمكن التوصل الى هذه الطاقة الا في نهاية عام ٢٠٠٧, ان عدم تحقيق العائد من الصادرات النفطية البالغة ٣١,٢٥ مليا دولار راو ما يعادل ٣٩٠٩١,٥ مليار دينار حسب سعر صرف الدينار الى الدولار البالغ ١٢٦٠دينارا، سيضع الموازنة امام عجز كبير مما سيؤدي الى تخفيض الانفاق في مجالات تختارها الحكومة من بنود الموازنة المختلفة او زيادة العجز وتغطيته من مصادر اخرى والارجح ان يكون ذلك عن طريق اصدارات جديدة للنقود او القروض مما سيؤدي الى تضخم في الاسعار.

٢-زيادة العوائد المالية غير النفطية لقد اعتمدت الموازنة على مصدرين لزيادة العوائد المالية غير النفطية :

الاول –العمل الجاد لاستحداث موارد وزيادة وتنوع مصادر جديدة لايرادات موازنة الدولة كفرض رسوم على استخدام الهاتف النقال ورسوم على استخدام السيارات ورسوم على حيازة السلاح. اضافة الى زيادة كفاءة اداء وادارة جباية ضريبة الدخل والرسوم الاخرى. وهي نفس السياسة التي رسمتها موازنة ٢٠٠٦ ولم يتم تحقيقها لاسباب غير مذكورة في الموازنة. ومن المحتمل ان تكون بسبب الضغوط التي مارستها التجمعات السياسية المختلفة من اجل تخفيف العبء عن كاهل الفرد العراقي وبسبب زيادة اسعار المحروقات التي ادت الى مضاعفات اقتصادية واجتماعية لم تمكن الحكومة من تنفيذ برنامجها في فرض الضرائب التي كان مخططا لها. ان زيادة العبء الضريبي لزيادة العوائد غير النفطية،وفي المرحلة الحالية يعتبر عبئا جديدا على الفرد العراقي وفي نفس الوقت لا يمكن ان يحقق العوائد المنشودة بسبب الفوضى الادارية وعدم الاستقرار الامني.

ان زيادة العبء الضريبي بالشكل الذي تقترحه الموازنة هو مفهوم غير دقيق وليس صحيحا بالكامل، فمن المفروض ان يتم استخدام الضرائب بشكل عام كاداة لتنظيم الاقتصاد وتوجيهه، واعادة توزيع الدخل بشكل عادل وان يفرق بين الضروريات والكماليات، الا انه حتى الان يتم التعامل مع جميع السلع تقريبا بشكل متساو، وحتى في عام ٢٠٠٦ لم تفلح الحكومة برفع الرسوم الجمركية الى١٠٪ بدلا من ٥٪ بسبب الضغوط الاقتصادية والاجتماعية على الفرد العراقي. ان اي زيادة للضرائب المباشرة او غير المباشرة وبشكل غير مدروس من حيث تأثيرها على فئات المجتمع المختلفة، سيتم استغلالها لزيادة الاسعار من قبل التجار وخصوصا اذا ما رافق ذلك تخفيض الدعم للمحروقات وتخفيض محتويات البطاقة التموينية، وسيؤدي ذلك الى تفعيل عامل الزيادة المضاعفة لاسعار السلع الاستهلاكية وانخفاض القوة الشرائية الفعلية للفرد العراقي برغم ارتفاع قيمة الدينار مقارنة بالدولار. ومع ذلك فقد انخفضت تقديرات رسوم اعادة الاعمار من ٦٠٠ مليار دينار عام ٢٠٠٦ الى ٣٦٩ مليار دينار عام ٢٠٠٧ وبمقدار ٣٨,٥٪.

ان انخفاض واردات القطاع الصناعي من ٣,٤٠ مليار دينار الى ٠,٠٧٦ مليار دينار لا يمكن تفسيرها الا بتدهور هذا اقطاع وانخفاض انتاجيته وهذا يتناقض مع فلسفة الموازنة في تحسين القطاع الانتاجي في العراق، ولم يتم تفسير زيادة ايرادات القطاع الزراعي من ٠ مليار دينار الى ٣ مليارات دينار.

النفقات

في عام ٢٠٠٧ بلغ اجمالي نفقات الموازنة ٥١,٧٢٧ ترليون دينار اي ما يعادل ٤١,٠٥٣ مليار دولار تم تقسيمها الى قسمين :

١-نفقات تشغيلية وقدرها ٣٩,٠٦٢ ترليون دينار

٢-نفقات استثمارية وقدرها ١٢,٦٦٥ ترليون دينار.

النفقات التشغيلية

الرواتب والاجور: لقد تضمنت الموازنة استحداث ١٣٦٩٠٥ وظيفة منها الى وزارة التربية والصحة والتعليم العالي والبحث العلمي والداخلية والدفاع وهذا بشكل عام توجه صحيح لما لاهمية هذه القطاعات في رفع المستوى العلمي والثقافي والحاجة لتعزيز الامن والاستقرار في العراق ونتيجة لذلك ارتفعت تعويضات الموظفين من ٨,٤٠ ترليون دينار الى ١٠,٢٠ ترليون دينار. بزيادة ٣٦٩,٨٥٤ مليار دينار، منها ٤٢٢مليار دينار الى وزارة الدفاع، و٣٩٦,١٢٣ مليار دينار الى وزارة التربية و٣٦٩,٨٥٤ مليار دينار الى وزارة الداخلية، و ١٥٩,٨٠٦ مليار دينار الى وزارة التعليم العالي. اي ما مقداره ١٣٤٨,٧ مليار دينار وهو شئ مبرر ولكن من غير المفهوم سبب زيادة نفقات تعويضات اجمالي رواتب مجلس النواب بمقدار ٢٣,٨ مليار دينار منها لمجلس النواب وحده ١٧,٣ مليار دينار دون زيادة عدد الموظفين.

وقد جرى الضغط على نفقات السلع والخدمات، حيث انخفضت من ١١,٤٠ ترليون دينار (٧,٣٦ مليار دولار) الى ٨,٠٥٠ ترليون دينار (٦,٣٩ مليار دولار) ان الانخفاض الفعلي بالدينار بلغ ٢٧٪ اما بالدولار فان الانخفاض لا يتجاوز ١٣٪.

الاعانات : وتمثل تخصيصات الدعم للشركات العامة لانتاج الطاقة الكهربائية وشركات القطاع الزراعي وبقية شركات القطاع العام، وقد ارتفعت نفقات هذا البند من ١,٦٠٨ ترليون دينار الى ١,٧٢٦ ترليون دينار. ونرى من الضروري جدا ان تقوم كل مؤسسة من هذه المؤسسات بتقديم برنامج واقعي للتطوير وباشراف هيئة مركزية تقوم بدراسة كل مؤسسة على حدة من اجل اقرار استمرارها وتطويرها او تصفيتها وتحويل المبالغ المخصصة لها لمشاريع منتجة يستفيد العراق منها بشكل افضل.

المنافع الاجتماعية: انخفضت تخصيصات المنافع الاجتماعية من ٥٧١٥ مليار دينار (٣,٨مليار دولار) الى ٥٥٧٦ مليار دينار (٤٣ مليار دولار) وقد بلغت نسبة الانخفاض بالدينار ٢,٤٪ بينما ارتفعت نسبة الانفاق بالدولار بمقدار ١٧٪، وتشكل البطاقة التموينية النسبة الاعظم من هذه التخصيصات حيث بلغت ٣٩٢٨ مليار دينار اي ما يعادل ٣ مليار دولار او ٧٠٪ من اجمالي التخصيصات لهذا البند، ولما كانت اغلب مواد البطاقة التموينية مستوردة، فان الزيادة في التخصيصات بالدولار لا تنسجم مع توجه الموازنة بتخفيض مخصصات البطاقة التمينية بنسبة ١٥٪، واذا ما نظرنا الى ارقام التخصيصات بالدولار فانها قد ارتفعت بنسبة ٣٪

دعم الهيئات والشركات العامة : توظف الهيئات والشركات العامة المملوكة للدولة ٣٧٩٢٦٥ منتسبا ابتداء من كانون الثاني ٢٠٠٧ وكان عدد هؤلاء المنتسبين في موازنة ٢٠٠٦ يساوي ٥٠٨٨١٩ منتسبا اي بانخفاض ١٢٩٥٥٤ منتسبا، وكانت التخصيصات في موازنة ٢٠٠٦ تبلغ ١٢٦٠ مليار دينار. الا ان الرقم المذكور ارتفع الى ١٣٥٤ مليار دينار لنفس العام كما ذكر في موازنة ٢٠٠٧، وارتفعت تخصيصات هذا البند في عام ٢٠٠٧ الى ما يعادل ١٥٠٥ مليارات دينار. وبرغم مرور اربع سنوات تقريبا، الا ان موازنة ٢٠٠٧ وبرغم انخفاض عدد المنتسبين الا ان التخصيصات ارتفعت بنسبة ١١,١٪ اما بالدولار فقد ارتفعت ١من ٩٠٠.مليون دولار الى ١٩٠ مليار دولار اي بنسبة ٣٣٪، تؤكد كما اكدت موازنة ٢٠٠٦ على ما يلي (وسيتم لاحقا تحديد مبلغ الدعم المخصص لكل من هذه الهيئات والشركات العامة لعدم توفر المعلومات الكافية اعلاه من خلال وزاراتها الى وزارة المالية لطلب الدعم على اساس كل حالة على حدة وعندما تصبح المعلومات المتوفرة عن هذه الشركات اكثر وضوحا).

الموجودات غير المالية: وهذا النوع من الانفاق يشمل شراء المواد الرأسمالية المعتادة والضرورية لسير عمل الوزارات او الادارات مثل شراء مركبات جديدة. وقد ارتفعت هذه المخصصات من ١٥٩٥ مليار دينار الى ١٩٢١ مليار دينار اي بمقدار ٢٠,٤٠٪، اما بالدولار، وباعتبار ان اغلب هذه المواد مستوردة فقد ارتفعت من ١,٠٦ مليار دولار الى ١,٥٢٠ مليار دولار اي بنسبة ٤٤٪ وهو انفاق غير مبرر ويعتبر نوعا من التبذير في الوقت الذي تؤكد فيه الموازنة على التقشف.

وبرغم الملاحظات الكثيرة الاخرى على ابواب الانفاق الا انه كان من الاجدر بالموازنة ان تهتم بشكل فعلي بتنمية القطاع الخاص عن طريق تخصيص مبالغ كبيرة لهذا الغرض وزيادة راسمال المصارف المتخصصة من اجل تفعيل دورها في تنمية القطاع الخاص عن طريق منح القروض الميسرة وتقديم الخدمات الاخرى الضرورية لزيادة الانتاج في هذ ين القطاعين.

أسواق الفلوجة وحركة التبضّع

الفلوجة / وكالات

كانت أسواق بغداد التجارية تستقبل التجار والمتبضعين من الفلوجة والانبار مثلما تستقبل التجار من كل محافظات العراق الأخرى، وكانت البضائع التي تخرج من سوق الشورجة والسوق العربي تنتشر في بيوت العراقيين في ديالى والموصل والناصرية والنجف والانبار وكل المحافظات . وبعد اكثر من ثلاث سنوات فإن خارطة الحركة التجارية تغيرت بعد أن أصبح الوصول إلى بغداد أمرا صعبا بسبب الوضع الأمني السيئ ومخاطر الطريق بين بغداد والمحافظات.

وفي مدينة الفلوجة اصبح معظم التجار يفضلون جلب بضائعهم من سوريا التي اصبحت الخيار الوحيد لهم بعد الابتعاد عن متاجر بغداد.

يقول حمد الكبيسي وهو احد تجار الفلوجة:"ان بغداد اصبحت غير آمنة بسبب الوضع الامني الصعب الذي تعيشه بغداد ". ويضيف الكبيسي "كانت الشورجة هي المركز الرئيسي لنا في شحن بضاعتنا الى الفلوجة لكن منذ الاحداث المعروفة لم يعد باستطاعتنا الاستمرار في الاعتماد على اسواق بغداد وباتت اسواق دمشق وحلب الاقرب والأكثر امنا على حياتنا من اسواق بغداد."

وقال ان" الطريق الى بغداد لا يستغرق اكثر من ٤٥ دقيقة والفلوجة هي اقرب مدينة الى العاصمة ولكن مع وجود اربع سيطرات على الطريق الواحد جعلت الوصول الى بغداد في احسن ظروفه يستغرق ثلاث ساعات على اقل تقدير".

المواطن عقيل محمد صاحب متجر لبيع العطور قال لـ (أصوات العراق) " منذ سنتين تقريبا لم اصل الى بغداد وحدث معي أكثر من مرة ان قضيت نهارا كاملا في الطريق بالاضافة الى وجود الارتال الامريكية وعادة ما تعمد الى قطع الطريق لساعات عديدة متجاهلة مصالح وامن الناس."

ويضيف " دخولنا بغداد ذاتها يعتبر مخاطرة تهدد حياتنا ، وربما لا يكتفي المجرمون بالقتل او التعذيب بل يتعدى ذلك الى مساومة الاهل بمبالغ طائلة من اجل تسليم الجثة."

ويقول محمد إن "الاعتماد على نقل البضائع وشحنها عن طريق سوريا صار هو البديل الوحيد والافضل من بغداد بالرغم من بعد الطريق وزيادة تكلفة شحن البضاعة الا اننا نشعر بامان اكثر".

ليس فقط التجار واصحاب المحلات من تضرروا نتيجة الاوضاع السيئة التي تشهدها بغداد ، فاصحاب سيارات النقل ايضا اصابهم الذعر والخوف من ذهابهم للعاصمة خاصة ان (كراج) الفلوجة العام يشهد انحسارا يوما بعد يوم سواء من اصحاب سيارات النقل أم المسافرين بسبب قلة التنقل بين المدينتين".

يقول محمد عبيد العيساوي وهو صاحب سيارة نوع كيا للأجرة إن "مشهد الدم الذي تنام وتصحو عليه بغداد اثر كثيرا هنا في نفوس المواطنين" واضاف" كنت اذهب إلى بغداد ثلاث مرات يوميا وكنا لا نتاخر اصلا عند دخولنا (الكراج) من اجل العودة ، وكانت تعمل قرابة من مئتي سيارة اجرة صغيرة اضافة الى سيارات الباص، اما الان فالحال مختلف جذريا، فانا اتاخر يومين في (الكراج) حتى احصل على موعد للذهاب فقط."

وقال ان" عددا كبيرا من اصحاب السيارات تركوا عملهم ولم يعد سوى عدد قليل جدا ممن يعملون على خط الفلوجة بغداد و قسم اخر فضل نقل خطه الى احدى المدن داخل المحافظة او خارجها ولكن ليس بغداد."

طلاب الجامعات ايضا تضرروا من المشهد الدامي الذي تمر به بغداد، يقول عماد جاسم طالب في كلية الاعلام جامعة بغداد" اجبرني الاهل على ترك الدراسة ومع ذلك حاولت ان اتحدى ما يجري في بغداد من عنف الا ان القلق الذي يعيشه والدي وخاصة امي جعلني لا اتحمل خوفهم علي، فمنذ ان اذهب صباحا الى الكلية حتى اعود ووالدتي لا تكف عن الاتصال بي للاطمئنان علي ولا تهدا حتى اعود للبيت."

ويضيف عماد "لم استطع ان اكمل السنة الماضية وكنت آمل ان يتحسن الوضع للسنة الدراسية الحالية لكي اعاود الدراسة، وقال:" خسرت سنتين من حياتي العلمية، لهذا احاول الان ان اكمل دراستي في احدى جامعات سوريا للموسم القادم خاصة اذا ما استمرت الاوضاع بالشكل الحالي."